مقدمة

سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الاتّجاهات الناشئة والتحدّيات الهيكلية

يركِّز إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة على السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ويتضمّن التقرير مسحاً لاتّجاهات السياسات العامة المعتمَدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي وعلى صعيد مجموعات البلدان التي تقسم على النحو التالي: بلدان مجلس التعاون الخليجي، والبلدان المتوسطة الدخل، وأقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من الصراع والهشاشة. وبناءً على المعرفة والتحاليل من 18 وكالة من وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، يدعم إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة مسح هذه الاتجاهات **بأمثلة عن السياسات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الـ 17 في الدول العربية الـ 22**. ويبيِّن التقرير ما يشوب السياسات من ثغرات، ويؤطِّر الاتّجاهات في سياق التحدّيات الهيكلية والأولويات الإنمائية الناشئة، وذلك بالعلاقة مع البيانات الإقليمية عن أهداف التنمية المستدامة.

ما من تعريف موحّد ودقيق لمصطلح "السياسة" لأغراض هذا التقرير، لكن يمكن القول، من الناحية العملية، إن في اتّجاه السياسات انعكاسٌ للنَّهج الذي تتّبعه الحكومات من أجل تحقيق الأولويات (الوطنية). وتشمل الجهود الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج والتشريعات الوطنية والقطاعية، والانخراط في الأُطُر العالمية والإقليمية، وإنشاء آليات تمويلية ومؤسسية لتيسير التنفيذ. ويعتمد إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة هذا الإطار الواسع في استخدام مصطلحي "السياسة" و"اتّجاهات السياسات".

يركِّز ما في الفصول الـ 17 التالية من تحليل لاتّجاهات السياسات على المكونات الواعدة، والسياسات المحكمة، والثغرات في السياسات، ويحدِّد المجالات التي لم تُعتمد فيها سياسات متكاملة تتناول مختلف أبعاد التنمية المستدامة. ويربط التحليل أيضاً، حيث أمكن، بين اتّجاهات السياسات **ومشهد التمويل**، **والسياسات الرامية إلى ضمان عدم إهمال أحد**، علاوة على **الأبعاد الإقليمية** للتعاون والعمل المتعدِّد الأطراف. وبذلك، يحقِّق إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية البشرية ما يلي:

- فهم أفضل لمدى التقدُّم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة من حيث السياسات المعتمَدة لهذه الغاية؛
- مساعدة صانعي السياسات على تبيُّن النُّهج المعتمَدة لدى حكومات عربية تواجه تحدّيات مماثلة؛
- استجلاء الفرص المتاحة للإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر سياسات أكثر تكاملاً، وتعزيز التعاون والعمل الإقليميين.

©Prostock-studio/stock.adobe.com

أولاً. مشهد السياسات العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

يصعب، مع تعدُّد مجالات السياسة العامة التي ينطوي عليها كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، تقديم موجز يشمل الاتّجاهات والنتائج الرئيسية كافة. بيد أن نظرة عامة إلى اتّجاهات السياسات الواردة في الفصول الـ 17 التالية تُظهر خصائص مشتركة بين السياسات المعتمَدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، وقد تفيد في تحديد نقاط التدخّل، وتقييم مدى معالجة التحدّيات الهيكلية التي تواجه صنع السياسات.

لا تغطي النتائج الواردة أدناه جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 أو مختلف مجالات السياسة العامة في كل هدف. وأُدرجت أمثلة عن سياسات مختارة من مختلف أهداف التنمية المستدامة لتوضيح كل نتيجة من هذه النتائج.

السياسات التي تتوخى أهدافاً طموحة في ازدياد؛ ولكن لا تصحبها، في معظم الأحيان، خطط عمل واقعية مدعومة بالموارد.

- رغم التقدُّم الكبير في التشريعات نحو مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، لم تُعتمد **خطط** أو **استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة** إلا في خمسة من البلدان التي اعتمدت قوانين للحماية من العنف المنزلي، والتزم بلد واحد فقط بتخصيص ميزانية لتنفيذ التشريعات القائمة (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة).
- أطلقت بلدان عديدة **أُطُراً استراتيجية للاستهلاك والإنتاج المستدامَين وللاقتصاد الأخضر**، ولكن هذه السياسات هي أقرب إلى تعبير عن الطموح من كونها خططاً تنفيذية (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة)، فتنفيذ السياسات لا يزال ضعيفاً ولا يتلقّى التمويل الكافي، وأما الممارسات والمشاريع النموذجية، فيتطلب العديد منها التوسُّع في نطاق التنفيذ.
- وضعت غالبية البلدان **أهدافاً للطاقة المتجدِّدة** تتسق مع المساهمات المحدَّدة وطنياً بموجب اتفاق باريس لتغيّر المناخ (الهدفان 7 و13 من أهداف التنمية المستدامة)، لكن لم تضع إلا ثمانية بلدان خطط عمل أو استراتيجيات لتحقيقها.
- مع أن **أهداف تحقيق صافي الانبعاثات الصفري** لا بد وأن تُترجم إلى استراتيجيات شاملة تغطي الاقتصاد بأسره، لم تتخذ سوى بلدان عربية قليلة الخطوات الحاسمة المطلوبة في هذا الصدد باعتماد برامج متكاملة ووضع أهداف محدَّدة للقطاعات ذات الأولوية (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة).
- وضعت بلدان عدة **أهدافاً طموحة لتحييد أثر تدهور الأراضي**؛ وسجَّلت تسعة بلدان أهدافاً طوعية بموجب اتفاقية مكافحة التصحر (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة). غير أن التنفيذ يعوقه الافتقار إلى خطط عمل شاملة تستند إلى العلم، وآليات الرصد الكافية، ومشاركات المجتمعات المحلية.

تتناول السياسة العامة مجالات ناشئة وجديدة.

- **التغذية عبر نَهج متعدِّد القطاعات** هي من بين مواضَع التركيز الناشئة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبعض البلدان المتوسطة الدخل. شملت الجهود في هذا الصدد: وضع مبادئ توجيهية للنُّظُم الغذائية، ومعايير لتوسيم الأغذية، وقواعد لتسويق الأغذية غير الصحية، وحملات إعلامية وإرشادات بشأن النُّظُم الغذائية الصحية والتغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).
- **يجري اعتماد سياسات للصحة العقلية، وخطط أو تشريعات تعترف بالحق في الصحة العقلية.** لكن لا تزال الفجوة في التمويل كبيرة، وكذلك في الخدمات المقدَّمة، وفي توفُّر نُظُم محكمة للرصد (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة).
- أنشأت بلدان عدة **هياكل وطنية للذكاء الاصطناعي**، واعتمدت **سياسات لنشر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي** تركِّز على بناء المهارات وحشد الاستثمارات وتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية، وتغطي القضايا الأخلاقية. ووضعت بعض البلدان منظومة داعمة للذكاء الاصطناعي (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة).
- **بدأت المدن الذكية والمستدامة بالظهور في المنطقة.** في هذا الإطار، أطلق 14 من 22 بلداً عربياً مبادرات لتحسين الأمان الحضري، وتعزيز السلامة المرورية، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وتحقيق الاستفادة الكاملة من طاقات البيانات المجمَّعة في الوقت الفعلي لاستشراف الأعمال الجرمية والإرهابية ومنعها، والتصدّي للعنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة).
- سُجِّل تقدُّمٌ في **المشتريات العامة المستدامة** في عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل، وذلك بوسائل منها إبرام الشراكات مع النظراء الدوليين في إنشاء معايير وإرشادات موحّدة والتقيُّد بها. وهذا الجهد يدعم الوكالات العامة في إعطاء الأولوية للمنتجات

والخدمات التي تقدَّم على أساس المسؤولية البيئية والاجتماعية، ويشجِّع الشركات على اعتماد الممارسات المستدامة، مع تحفيز تطوير الأسواق عبر عمليات مبتكرة (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة).

متابعة تنفيذ الأُطُر الإقليمية والعالمية يؤازِر الجهود الوطنية.

- في منتصف عام 2023، كان 20 من أصل 22 بلداً عربياً قد عقد حوارات وطنية بين أصحاب المصلحة في إطار تنفيذ نتائج مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021. وحدَّد 11 من هذه البلدان **مسارات وطنية معزَّزة بتدابير ملموسة لتحقيق المنظومات الغذائية المستدامة بحلول عام 2030** (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).
- قدَّمت البلدان العربية العشرون الأطراف في اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ **مساهمة محدَّدة وطنياً** واحدة على الأقل إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لتحديد احتياجات وأولويات التكيُّف ووضع أهداف التخفيف (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة). بالإضافة إلى ذلك، قدّمت 15 من هذه البلدان مساهمة محدَّدة وطنياً جديدة أو محدَّثة في غضون 5 سنوات من أول مساهمة محدَّدة وطنياً تمّ تقديمها.
- وتعهدت بلدان عربية عدة، في **وثيقة الالتزام الوطنية التي أصدرتها في قمة تحويل التعليم في عام 2022**، بدمج تغيّر المناخ في المناهج الدراسية (الهدفان 4 و13 من أهداف التنمية المستدامة).

تفتقر الجهود في بعض المجالات الرئيسية للسياسات إلى الفعالية، رغم تزايد الاهتمام بها، وتخصيص تمويل أكبر لها في بعض الحالات، ما يطرح تساؤلات كبيرة حول تصميم السياسات وتنفيذها.

- لم يكن **لسياسات العمالة الوطنية وبرامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني** أثر ملحوظ في خفض مستويات البطالة، التي لا تزال مرتفعة. ولعل أحد أسباب ذلك هو تصميم البرامج، أو حجم الموارد المخصَّصة لها. ولكن في الأساس، بقي النمو الاقتصادي منخفضاً ما ثبّط عن الاستثمار وبالتالي عن إيجاد فرص العمل، وما زالت العوائق الاجتماعية والثقافية واللوجستية تحول دون مشاركة بعض الفئات في القوى العاملة (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة).
- **الحوافز الضريبية** التي اعتُمدت لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أخفقت، مراراً، في توليد مكاسب من حيث فرص العمل والنمو الاقتصادي تعوض عن الدخل الضريبي المفقود (الهدفان 8 و10 من أهداف التنمية المستدامة).
- ظل التقدُّم إلى **تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين** بطيئاً، سواء في سياسات التنمية القطاعية لجعلها أكثر ملاءمة واستجابة لاحتياجات جميع المواطنين، أم في عمل المؤسسات الوطنية المختلفة لتطوير مستوى الوعي وحشد التأييد والمشاركة النشطة في التغيير (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة).
- في معظم بلدان المنطقة، لا يزال **الإنفاق على التعليم** أقل بكثير من المعايير الدولية. ولا يزال التعليم ضعيف الكفاءة عموماً إذ تتأخر نواتج التعلُّم كثيراً عن البلدان ذات مستويات الإنفاق المماثلة (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة). ولا بد من دعم السياسات التعليمية ببيانات أفضل، وبأنظمة تقييم توفّر الأدلّة المطلوبة لتوجيه عمليات تخصيص الموارد ومعالجة الأوجه المتجذرة لعدم المساواة.
- اعتمد 17 بلداً عربياً على الأقل تدابير لحماية **حقوق الطلاب ذوي الإعاقة**، واتّخذ العديد من هذه البلدان خطوات لتحسين وصولهم إلى أماكن التعلُّم. ولا تزال ثمة حواجز أمام حصول الطلاب ذوي الإعاقة على التعليم الجيد، منها: المواقف السلبية تّجاه الإعاقة؛ والصعوبات في الوصول إلى وسائل النقل وإلى أماكن التعلُّم؛ والتمويل غير الكافي لمبادرات الإدماج؛ وأوجه القصور في تدريب هيئات التعليم وموظفي الرعاية المساندين على التعامل مع الإعاقة (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة).
- أربعة بلدان فقط في المنطقة صاغت **خطة حضرية وطنية** واضحة. وغالباً ما تعالج القضايا البيئية الحضرية بنُهُجٍ قطاعية، لا في سياسات حضرية متكاملة، ما يحد من الفعالية (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة).

لا تزال السياسات في بعض المجالات تغفل الفئات المعرَّضة للمخاطر، وتساهم عن غير قصد في تأخُّر تلك الفئات عن ركب التنمية.

- تضمّن إعلان المنتدى الوزاري العربي حول مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، الذي عُقد في عام 2021، التزاماً بتجديد الجهود من أجل النهوض بخطة عمل شاملة للجميع **للحماية الاجتماعية**، حيث وافقت البلدان على العمل نحو تحسين التغطية بحيث تشمل الجميع بآخر المطاف، وذلك من خلال نُظُم للحماية الاجتماعية مستجيبة للصدمات، وحسنة الإدارة، ومستدامة التمويل. إلا أن قدرة البرامج والخطط على مكافحة الفقر ومعالجة عدم المساواة، وعلى تدارك اتّجاه المداخيل إلى الانخفاض تحدها أوجه ضعف

التنسيق بين المؤسسات، والقيود على التمويل. وتبرز تحدّيات مشتركة، مثل الوصول إلى العمال غير النظاميين، وتضييق الفجوات بين الجنسين الناشئة عن تصميم البرامج، وضمان تمويل يزود المستفيدين باستحقاقات كافية (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة).

- في بعض البلدان، لا تلبي برامج التحديث الزراعي **احتياجات المزارعين التقليديين أصحاب الحيازات الصغيرة**، ولا تحقّق لهم الإدماج، ما يدفعهم إلى مزيد من الفقر (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).
- تتطلب السرعة التي تتقدَّم بها التكنولوجيا الرقمية **تحسين مهارات الموظفين الأكبر سناً وإعادة صقل مهاراتهم**. ولم تولِ بلدان المنطقة هذه القضية الاهتمام الكافي حتى الآن، ما يهدِّد بتوسيع فجوة عدم المساواة بين الأجيال (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة).
- **غالباً ما تُغضي السياسات المناخية عن الاحتياجات الخاصة بالفئات السكانية المهمَّشة والمعرَّضة للمخاطر**، مع أن هذه الفئات شديدة التأثُّر بالكوارث المرتبطة بالمناخ. ويواجه النازحون واللاجئون والمهاجرون وسكان المناطق الساحلية المنخفضة والأفراد ذوو الدخل المنخفض عقبات كبيرة في الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا الأساسية للتكيُّف بفعالية مع تغيّر المناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة).

لم تستخدم المنطقة بالدرجة الكافية جهود الدعوة والتثقيف من أجل إحداث تغيير تحويلي.

- **تتّجه السياسات الصحية المعتمَدة للحد من السمنة إلى الفشل**، لا سيما في بلدان المشرق. يعود ذلك إلى غياب برامج الدعوة والبرامج التعليمية التي تعزِّز النُّظُم الغذائية وأنماط الحياة الصحية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، والتي قد تعزِّز الاستهلاك والإنتاج المستدامَين (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة).
- تغيب أنشطة الدعوة والتثقيف الموجَّهة إلى إنهاء **الوصم القائم بشأن الصحة العقلية**، بما في ذلك بين العاملين في مجال الرعاية الصحية، ما قد يثني عن طلب المساعدة في هذا المجال، ويحول دون تقديم خدمات فعّالة للصحة النفسية (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة).
- **دمج التربية الجنسية في المناهج الدراسية** يتقدَّم ببطء أيضاً، ما يهدر فرصة لمعالجة بعض الأعراف الاجتماعية والثقافية التي عادة ما يحظر التطرُّق إليها بين المراهقين والشباب (أهداف التنمية المستدامة 3 و4 و5).
- لا يزال الوعي بقيمة التنوّع الأحيائي ضعيفاً بين عموم شرائح المجتمع، وقد أُدرجت قلة من البلدان **تعليم التنوّع الأحيائي والتوعية به** كركن استراتيجي في ما اعتمدته من استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوّع الأحيائي (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة).

يتزايد الاهتمام بدمج التكنولوجيا والتحوّل الرقمي في مجالات السياسات.

- العمل جارٍ على **استخدام المدفوعات الإلكترونية ومنصَّات مثل محافظ الهواتف المحمولة** للمستفيدين من الحماية الاجتماعية (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة).
- يلحظ ازدياد الاهتمام باستخدام **التكنولوجيا في التعليم**، سواء في تطوير مهارات الطلاب أو في تيسير التعلُّم المنزلي (مثل **منصَّات التعلُّم الإلكتروني**) (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة).
- يلحظ أيضاً تقدُّم في **الحكومة الرقمية (أو الحكومة الإلكترونية)** من جراء السياسات المعتمَدة لتحديث الهيئات العامة والإسراع بالتحوّل الرقمي، وتحويل عمليات وخدمات المؤسسات العامة بالشراكة مع القطاع الخاص. وقد ساعد استخدام الحكومات للتكنولوجيا الرقمية في الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19 (الهدفان 9 و16 من أهداف التنمية المستدامة).
- وضعت بلدان عدة **استراتيجيات أو سياسات وطنية للصحة الرقمية/الصحة الإلكترونية**، أو أدرجت استراتيجية للصحة الرقمية في الاستراتيجية الوطنية للصحة، وذلك لإضفاء الطابع المؤسسي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة والرفاه (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة).
- تعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي على تطوير التكنولوجيا المحلية والقدرات التصنيعية **لتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي**، وتتزايد أهمية هذا النَهج في البلدان العربية الأخرى أيضاً، ولكن لا بد من بذل جهد أكبر للتخفيف من الآثار البيئية المحتمَلة لتكنولوجيا تحلية المياه (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة).

تُدعم السياسات بإنشاء مؤسسات تشمل مختلف أصحاب المصلحة.

- أنشأت معظم البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، **هيئات رقابة سياسية رفيعة المستوى (مثل مجالس الأمن الغذائي) لضمان استقرار مشتريات الأغذية**، من منطلق أن هذا الاستقرار مسألة أمن وطني (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).

©Felix Friebe/stock.adobe.com

- هناك تقدُّم في **التعاون الثلاثي الأطراف** في المنطقة، ما يدل على زيادة الرغبة في إشراك أصحاب العمل والعمال في السياسات المتعلقة بالعمل. وقد أنشأت بلدان المنطقة كافة **مؤسسات وهيئات للحوار الاجتماعي**، واعتمدت أجندة العمل العربية للتشغيل التي تعطي الأولوية للحوار الاجتماعي، وتشجِّع على إنشاء مجالس اجتماعية واقتصادية (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة).
- تعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل على إنشاء **تجمعات صناعية** لإيجاد بيئة مؤاتية للنموّ والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. تضم هذه التجمعات مختلف أصحاب المصلحة وتعزِّز تعاونهم (الهدفان 8 و9 من أهداف التنمية المستدامة).
- بدأت البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً في المنطقة بإبرام **اتفاقات للإدارة المشتركة للمناطق البحرية المحمية**، تشترك فيها منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ولهذه الاتفاقات آثار إيجابية من حيث حشد الدعم المجتمعي، وتعزيز الشعور بالملكية، وزيادة الامتثال لنُظُم المناطق البحرية المحمية (الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة).

ضعف التكامل الإقليمي يعيق التقدُّم نحو أهداف التنمية المستدامة.

تتمتَّع المنطقة العربية بتجانس كبير من حيث اللغة والثقافة، إلا أنها من بين أقلّ مناطق العالم تكاملاً كما يتبيَّن من آثار جلية في أوضاع الاقتصاد والتجارة، وفي إدارة النزاعات وحلها. وهناك، بالمقابل، قصص نجاح لتعاون على صعيد المنطقة أو مجموعات البلدان في بعض مجالات السياسة العامة. على سبيل المثال يتحسَّن، في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تنقُّل العامِلين من المواطنين عبر اتفاقات لنقل الاستفادة تيسِّر عمل نُظُم التقاعد والحماية الاجتماعية. وتشكِّل اتفاقات التعاون في إدارة مصائد الأسماك تطوّراً إيجابياً، شأنها في ذلك شأن الجهود الناشئة للتعاون في تقييم العواصف الرملية والترابية وإنشاء نُظُم الإنذار المبكر. وعلى النحو ذاته، يتزايد تركيز العمل الإقليمي على مجال الأمن السيبراني وقابلية التشغيل البيني للشبكات.

لكن، وكما سيتضح في الفصول التالية، لضعف التكامل في جميع أهداف التنمية المستدامة كلفة مرتفعة، ولا تزال هناك فرص كبيرة لتسريع العمل عبر اعتماد أُطُر وآليات إقليمية. يحدِّد تحليل السياسات في هذا التقرير هذه الإمكانات في مختلف أهداف التنمية المستدامة الـ 17؛ **وتشمل الأمثلة المختارة ما يلي:**

الهدف 1

توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، بسُبُل منها اتفاق إقليمي لتنسيق الضمان الاجتماعي؛ وإنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي لسد فجوة الفقر في أقل البلدان نمواً وضمان مستوى أساسي للمعيشة.

الهدف 2

مراكمة احتياطيات غذائية استراتيجية إقليمية مماثلة لتلك التي أنشأتها البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فضلاً عن الترتيبات التجارية الإقليمية والثنائية في مجال الغذاء والمدخلات الزراعية.

الهدف 4

وضع إطار مشترك لتنمية المهارات والاعتراف بالمؤهلات، فضلاً عن تعزيز التعاون عبر المؤسسات التعليمية لتبادل الطلاب والبحوث المشتركة.

الهدف 6

بناء القدرات في دبلوماسية المياه لإدارة الوصول السلمي إلى الموارد المائية المشتركة، وتحسين كفاءة استخدام المياه من خلال الجهود المشتركة بين القطاعات لفصل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه.

الهدف 8

تنفيذ اتحاد جمركي عربي لتعزيز تكامل سلاسل الإمداد ودعم القطاعات الصناعية والصناعة التحويلية.

الهدف 9

تبسيط أنظمة التعريفات ورقمنة سلاسل الإمداد وتسهيل حركة الأشخاص والسلع لتعزيز مِنعة سلاسل الإمداد.

الهدف 10

تعزيز التعاون في إدارة الهجرة والتحويلات المالية وحماية حقوق المهاجرين.

الهدف 11

تحسين قدرات السلطات المحلية من خلال تبادل المعارف والممارسات الجيدة داخل الشبكات الإقليمية للمدن، ودعم الحكومات المحلية في تحقيق تقدُّم أكبر في التنمية الحضرية المستدامة.

الهدف 13

المبادرات الإقليمية لتحديد المخاطر المناخية وإيجاد الحلول لها، وتدعيم أنظمة الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية، والتعاون بين مكاتب الأرصاد الجوية، فضلاً عن وضع خطط استجابة على صعيد المنطقة ومجموعات البلدان لإعداد استجابات فعّالة للكوارث.

الهدف 10
الهدف 17

نَهج منسق للسياسة الضريبية والتدفُّقات المالية غير المشروعة، ونَهج عربي منسق لإدارة الديون وجهود الدعوة إلى إحداث التغييرات اللازمة للهيكل المالي العالمي.

ثانياً. التحدّيات الهيكلية والقضايا المتقاطعة تستدعي خطة عمل تحويلية لصنع السياسات

يشكّل التحوّل في صنع السياسات إلى نَهج متكامل يستجيب للأزمات، ويستوعب المساءلة، ويستشرف المستقبل، عمليةً صعبة ولكن ضرورية. ويتطلب تحقيق الاتساق في السياسات إزالة حواجز العزلة في الترتيبات المستخدَمة في الوزارات، وغيرها من المؤسسات، وتطوير عملية لصنع سياسات شاملة وقائمة على الحقوق تشرك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات المهمَّشة. ويتطلب أيضاً المواءمة بين السياسات الداخلية والخارجية والالتزامات المقطوعة على الصعيد الدولي، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والمالي، من جهة، وبين القدرات والأهداف الإنمائية الوطنية من جهة أخرى. وليست هذه بالمهام السهلة، إذ تنطوي على اتّخاذ قرارات عسيرة، وعلى المفاضلة بين مختلف الحلول السياساتية. وهذه المفاضلة غالباً ما تؤثّر فيها مؤسسات أو أطراف مختلفة تتباين منطلقاتها الأيديولوجية ومصالحها، ولا تحمل كلها القدر نفسه من الوزن والنفوذ.

توضِّح الفصول الـ 17 التالية اتّجاهات السياسات العامة في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويحفّز هذا التحليل التركيز على أثر مشهد السياسات في مسار التنمية في المنطقة، وفي رفاه سكان المنطقة وبيئتها. وبناء على التحليل الذي تتضمّنه الفصول التالية، لا بد من استخدام نَهجين: أولاً، تقييم السياسات الرئيسية على الصعيد الوطني، وإجراء تقدير لأثرها، مع اتباع نَهج مقارن بين مختلف مجموعات البلدان. وتبيُّن مدى مساهمة السياسات في تحقيق التحوّل إلى واقع أكثر عدالة وشمولاً واستدامة لأجيال الحاضر والمستقبل هو الغاية من أي محاولة للبحث الدقيق في أهداف التنمية المستدامة. ثانياً، تخطي العوائق الهيكلية التي تحول دون صنع سياسات متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والدفع إلى اتباع نَهج شامل في التصدّي للقضايا الهيكلية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي التالي لمحة عن القضايا الهيكلية المتقاطعة التي لا تزال تحدّ من إمكانية الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة لتحقيق التحولات المطلوبة، وتؤطِّر تحليل اتّجاهات السياسة العامة الذي تعرضه الفصول المتعلقة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

دورات صنع السياسات إما ضعيفة أو معطَّلة

كان في جائحة كوفيد-19 اختبار لقدرات المؤسسات العامة في البلدان العربية، فكشفت عن بعض مكامن الضعف القائمة في قدراتها، وفاقمت مكامن ضعف أخرى. ومن ضمن ما تبيَّن أثناء الجائحة: ضعف جاهزية المؤسسات، وتجزؤ عملية صنع القرار، ومصاعب التنسيق بين المؤسسات، وكذلك بين المؤسسات العامة والجهات الفاعلة غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني[6]. ولم يكن ضعف الاستجابة[7] فقط نتيجة لضيق الحيّز المالي أو لمجرد قصور في تمويل التدخلات للاستجابة، بل كان أيضاً نتيجة لضعف الثقة في المؤسسات العامة التي يناط بها العمل أثناء الأزمات السياسية و/أو الاقتصادية. ولا يمكن النظر في ضعف الاستجابة بمعزل عن ضعف الأُطُر المستخدَمة في رصد وتقييم السياسات وأداء المؤسسات الحكومية. وفي المؤسسات التي تفتقر إلى الكفاءة والمساءلة الكافية أرضية خصبة لزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولإطلاق النزاع.

والمؤسسات التي تفتقر إلى الكفاءة عائق أمام التصدّي للصدمات والكوارث بشتى أنواعها، بما فيها الكوارث الطبيعية. وقد خلّفت كوارث بشرية ومناخية عديدة، في شتى أنحاء المنطقة، خسائر فادحة في الأرواح كان من الممكن تفاديها أو على الأقل التخفيف منها. ومن الأمثلة حادثة انهيار سدين في درنة، ليبيا، في أيلول/سبتمبر 2023، حيث تضافرت تداعيات النزاع مع قسوة الأحوال الجوية، فكانت النتائج كارثية. وانهار السدان نتيجة لافتقارهما إلى الصيانة، ولأوجه القصور في تشغيلهما، فلم تتابع المؤسسات المجزأة والمنقسمة والضعيفة أعمال الصيانة، ولم تشرف على تنفيذها، ولم تعتمد نُظُماً مؤسسية فعّالة لاتقاء الكوارث وإدارة التصدّي لها.

افتقار السياسات إلى الاتساق: للتجزؤ في صنع السياسات أثر سلبي واضح على التقدُّم الإنمائي. فتفتقر، مثلاً، غالبية البلدان إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة لتحسين النتائج، حيث تُدار برامج الصحة الجنسية والإنجابية بمعزل عن النُّظُم الصحية الوطنية. وفي بلدان عدة، تتشتت برامج الحماية الاجتماعية بين تعدُّد كيانات الإدارة واختلاف آليات التوزيع، ما يحد من كفاءتها ويُفقِد العديد من الأسر والأفراد التغطية بأي منها. وضعف التنسيق بين الحوافز الضريبية وغيرها من السياسات يضعف أداء الاستثمار، فلا تحقِّق الاستثمارات الآثار المتوخاة منها في النموّ أو فرص العمل.

وترتبط المشكلة أيضاً بالميزانيات المركزية التي لا تستجيب للأولويات أو الاحتياجات على الصعيدين دون الوطني أو المحلي. وفي معظم بلدان المنطقة، لا تزال عملية التحوّل إلى اللامركزية غير مكتملة. ولا تزال الحكومات والسلطات المحلية تعتمد على التحويلات من الحكومة المركزية، ما يضعِف قدرتها على تعبئة الموارد المحلية. والمدن والسلطات المحلية العربية، إذا قورنت مع غيرها من مناطق العالم، تحصّل إيرادات محلية أقل نتيجة لآليات الميزانيات المركزية، وارتفاع مستويات الفساد، وافتقار إدارة المعاملات والسجلات إلى الكفاءة، وضعف المساءلة. وقدرة السلطات المحلية على تحصيل الضرائب العقارية محدودة، مع أن هذه الضرائب هي المصدر الرئيسي للإيرادات المولّدة محلياً. وانخفاض الإيرادات يُضعِف قدرة المدن على سداد تكاليفها التشغيلية، مثل رواتب الموظفين وإيجارات المباني والمعدات، ويدفعها إلى الاعتماد على العمليات المدعومة باستخدام التحويلات المخصَّصة للاستثمار الرأسمالي.

من الضروري اتباع نَهج متكامل وكلي في صنع السياسات.

تنعكس مسارات التنمية المستدامة في رؤى وطنية للأمد البعيد وبيئات تمكينية، على أساس نَهج لصنع السياسات نُظُمي ومتكامل. ولا بد من ترجمة هذه الرؤى الطموحة إلى سياسات قابلة للتنفيذ، بأهداف قابلة للقياس، وآليات للرصد، ولا بد لها من أن تتضمّن حلولاً عملية لا تنحصر في التدخلات الانتقائية والمعزولة.

وقد يتجلى الالتزام السياسي الذي تقطعه الرؤى في استراتيجيات وخطط عمل، ولكن لا بد من دعم تلك الاستراتيجيات والخطط بأُطُر قانونية ومعيارية لترجمة الالتزامات إلى سياسات وإجراءات. ولا بد أيضاً من تعزيز الوعي بالترابط بين مختلف أهداف التنمية المستدامة ومجالات السياسة العامة عبر آليات التنسيق التي تمكِّن من التصميم والتنفيذ المتكامليَن للسياسات.

ولا بد من إنشاء رابط وثيق بين عمليات المتابعة والاستعراض من جهة، وبين دورة صنع السياسات من جهة أخرى، بما في ذلك رسم خطط مالية واستثمارية تمكِّن من تخصيص موارد الميزانية وإدارتها بشكل أفضل بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم أيضاً انخراط الحكومة بأعلى مستوياتها، والوزارات التي تتعدَّد نطاقات تأثيرها، مثل وزارات المالية، من أجل توجيه عملية التنفيذ والتأكد من توفُّر التمويل الكافي.

والافتقار إلى التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية بشأن أولويات التنمية، وإلى اتساق نَهج السياسة العامة في مختلف الاستراتيجيات، يفاقم أوجه القصور، ويرسِّخ المقايضات. على سبيل المثال، يؤدّي، في بعض البلدان كل من ضبط الأسعار ودعم الأغذية إلى خلل في الإنتاج الزراعي الوطني، وإلى تنوّع أقل في النُّظُم الغذائية للسكان. وبرامج دعم الغذاء والطاقة الموجَّهة للجميع، وليس للفئات المحتاجة، غالباً ما تحقِّق مكاسب أكبر للأسر الميسورة مما تفعل للأسر التي تعيش في فقر. وأما دعم صيد السمك فقد أفضى، في مواقع عديدة، إلى ممارسة الصيد الجائر. وقد أعاق دعم الوقود الجهود الرامية إلى الحد من الطلب على الطاقة والانتقال إلى مصادر أنظف على مستوى الأسر والمؤسسات. وتتطلب تحلية المياه استخداماً كثيفاً للطاقة يتحقَّق غالباً عن طريق الوقود الأحفوري، ما يزيد من انبعاثات غازات الدفيئة. وما لم تُتخذ التدابير المناسبة للتخفيف، قد يلوث تصريف المحلول الملحي من محطات تحلية المياه المسطحات المائية. وفي قطاع الزراعة، اعتُمدت سياسات تشجِّع على زراعة محاصيل ذات قيمة تصديرية عالية ولكنها كثيفة الاستخدام للمياه، واقترن ذلك بممارسات للري تفتقر إلى الكفاءة. تسبَّبت هذه السياسات بإفراط في استخدام المياه في منطقة تشتد فيها ندرة المياه، وتمسّ الحاجة إلى اعتماد سياسات للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

تحول الفجوات في البيانات دون استرشاد عملية صنع السياسات بالأدلّة: الافتقار إلى أنظمة الرصد والتقييم لوضع سياسات تسترشد بالبيانات والأدلّة لا يزال نقطة ضعف رئيسية لدى غالبية البلدان في المنطقة العربية. ورغم تسجيل بعض التحسُّن في قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على إنتاج البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة واستخدام الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية، لا تزال ثمة مصاعب جمة في ضمان جودة المعلومات الإحصائية المنتَجة وطنياً ومحلياً، وتأمينها بالوتيرة اللازمة، وقابليتها للمقارنة الإقليمية والدولية. ويتطلب التشريع الإحصائي استكمالاً وتحديثاً.

يمثِّل توفُّر البيانات وجودتها وإمكانية الوصول إليها تحدّياً مزمناً في المنطقة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضعف المؤسسات، حيث يأتي ما يقرب من 80 في المائة من البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من مصادر إدارية. وقد تزايد، من جراء جائحة كوفيد-19، الضغط على عمل مكاتب الإحصاء الوطنية، إلا أن المتطلبات التي رافقت فترة الجائحة أكدت أهمية إنتاج البيانات وضرورة تنسيق وإدارة البيانات. ونتيجة لذلك، نشأ في المنطقة استثمار في أساليب جديدة لجمع البيانات وفي استخدام مصادر غير تقليدية لهذه الغاية. وتشارك مكاتب الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة في إنشاء أنظمة إحصائية وطنية جيدة التنسيق تحكمها تشريعات محدثة، وتحديث السجلات الإدارية وتحديث أدوات النشر لإنتاج بيانات منسقة. وازداد توافر البيانات على مدى السنوات الأخيرة، فتقلصت فجوة بيانات أهداف التنمية المستدامة من 50 في المائة في عام 2020 إلى 35 في المائة في عام 2023[8].

ولربما يحاجج البعض بأن معظم البلدان تواجه مصاعب في جمع البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، ولكن من المفيد الإضاءة على الثغرات الكبيرة في البيانات المتعلقة بالحوكمة وحقوق الإنسان والتمييز في المنطقة العربية. ويتبيَّن العجز في مجال حقوق الإنسان من الافتقار إلى البيانات المصنَّفة حسب مستوى الدخل ونوع الجنس ووضع الإعاقة والعرق والانتماء الديني وحالة الهجرة والموقع الجغرافي وغير ذلك، وإلى البيانات المجمّعة حول عدم المساواة ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 5 و10 و16 والتي لا يمكن رصدها على النحو المطلوب. وهذا يجعل الفجوة في البيانات قضية سياسية، لا فنية فقط. على سبيل المثال، أبدت جميع البلدان العربية تقريباً اهتماماً متزايداً بقياس رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن هناك نقص في البيانات الشاملة للإعاقة بحيث تمكن صانعي السياسات من تنفيذ ورصد سياسات الشمول القائمة على الأدلّة.

ضعف التفاعل بين العلوم والسياسات والافتقار إلى صنع السياسات الموجّهة بالعلوم

لا يمكن لعملية صنع السياسات القائمة على الأدلّة أن تنجح بمعزل عن بيئة نابضة وقوية وحرة لإنتاج المعرفة. والابتكار لا يزال ينقصه التمويل والأولويات؛ في عام 2021، بلغت نسبة الباحثين المتفرغين في المنطقة العربية 630 إلى كل مليون نسمة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 1,353. وعلى المنوال ذاته، لم تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 0.61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، مقابل متوسط عالمي نسبته 1.93 في المائة. وتخصِّص بلدان مجلس التعاون الخليجي مبالغ كبيرة للبحث العلمي، لكن قد لا يكون لدى قطاعاتها الإنتاجية الطاقة الاستيعابية الكافية. وعلى الرغم مما لدى هذه البلدان من بنية تحتية ومرافق متطوّرة للبحث والتطوير، فارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي لديها يُبقي نسبة مساهمة البحث والتطوير صغيرة مقارنة بالبلدان والمناطق الأخرى. ولم تتحوّل الروابط بين البحث والابتكار وصنع السياسات إلى واقع ملموس في عمليات أو آليات ذات طابع مؤسسي.

وإلى جانب ضعف الاستثمار في البحث والتطوير، وتدني معدلات النشر الأكاديمي في المنطقة، هناك إمكانات هائلة لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والتأكد من أن صانعي السياسات يشجّعون المعارف والبحوث المطوّرة محلياً ولديهم إمكانية الوصول إليها. ويبرز، على صعيد المنطقة، مثال الاعتماد المحدود للتقييمات القائمة على العلم كأساس ودافع لإدماج قضايا المياه والصرف الصحي في الخطط والسياسات المتصلة بالمناخ. ولا يولى، في عملية وضع السياسات، الاهتمام الكافي بنتائج التقييم العلمي الذي يحدِّد المخاطر المناخية والمناطق والقطاعات والفئات الأشد تعرُّضاً لمخاطر تغيّر المناخ. وهناك أيضاً فجوة كبيرة بين القطاعات الصناعية والأوساط الأكاديمية: فهذه القطاعات تركِّز على تطوير الإنتاج والوصول إلى الأسواق والتخفيف من المخاطر وجني الأرباح، في ما يركِّز البحث الأكاديمي، في حالات كثيرة، على مواضيع علمية بحتة لا يسهُل وضعها موضع التنفيذ العملي.

والافتقار إلى النظرة الاستراتيجية وزيادة تركيز السياسات على المطلوب في الأجل القصير يقوضان العدالة بين الأجيال، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتُلحظ عناصر إيجابية في المجال البيئي، مثل توقع آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية والزراعة، ووضع سياسات للحد من أخطار الكوارث، وبذل جهود أكبر في تطبيق تقييمات الأثر البيئي ونهج إدارة النُظُم الإيكولوجية. ولكن لا تزال ثمة أوجه قصور في إدارة الدين العام على الأجل البعيد، والتخطيط الحضري وتنمية الأقاليم، واستشراف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيا، والافتقار إلى سياسات شاملة للشيخوخة تشمل القطاعات ذات الصلة وتسد الفجوة بين الأجيال.

الأزمات المتشابكة وهيكلية الاقتصادات العربية

يختلف الاقتصاد السياسي الذي ترتكز عليه عملية صنع القرار من بلد إلى آخر، وذلك بحسب موارد كل بلد، وسكانه، ونظامه السياسي، إلا أن النموذج الريعي هو السائد في معظم البلدان العربية، وهو ما يشكِّل ملامح الاقتصاد السياسي في غالبية أنحاء المنطقة. وتتسم اقتصادات عديدة في المنطقة بعملية مراكَمة للريوع الاقتصادية تقودها الدولة عن طريق ثروة الموارد الطبيعية؛ وتوزيع السلع والخدمات المدعومة؛ وبصمة كبيرة للمؤسسات التي تديرها الدولة في الاقتصادات الوطنية؛ والسيطرة على توزيع الموارد والفرص الاقتصادية. وهذا النموذج يفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الوصول إلى الفرص الإنتاجية، ويُبقي على طبقات النُخب[9]. وبعد فترة لم تستمر طويلاً من نماذج الحكم القومية التي تلت استقلال البلدان، انتشرت النُّهُج الاستبدادية في الحكم، ما أدّى إلى تعميق سيطرة الدولة والجيش على المجالات الاقتصادية، وهُمِّشت من عمليات صنع السياسات جهات يفترض أن تضطلع بدور كبير في الاقتصاد والتنمية، مثل النقابات العمالية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة القطاعية وتجمعات القطاع الخاص.

وكان النمو الاقتصادي راكداً نسبياً في المنطقة العربية خلال العقد الماضي. وأوجَد نموذج الاقتصاد الريعي والاعتماد على صادرات النفط بيئة أضعفت الصناعات التحويلية والاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية، فظل اندماج الاقتصادات العربية في سلاسل القيمة العالمية محدوداً. وقد تحركت المنطقة نحو تكامل الأسواق من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، ولكن التجارة البينية لا تزال تواجه عقبات متعدِّدة؛ فلا تتجاوز نسبتها 13 في المائة فقط من إجمالي تجارة المنطقة، وهذه النسبة أقل بكثير من الطاقات التي تحملها التجارة البينية لتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة المستدامة في المنطقة العربية، التي باتت اليوم متأخرة عن المناطق الناشئة الأخرى. وعدم تحقُّق هذه الطاقات يضر كثيراً بالنمو الاقتصادي. وسيكون لتجديد الالتزامات السياسية بالتكامل التجاري، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتحاد جمركي عربي، آثار إيجابية متعدِّدة على اقتصاد المنطقة.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، نشأت أزمات عالمية متتالية، ضربت الاقتصاد العربي فزادت مآزقه المزمنة تعقيداً. وما كانت المنطقة مستعدة لتستوعب ضغوط التباطؤ الاقتصادي الحاد والتضخم الناشئة عن جائحة كوفيد-19، وتأجُّج الحرب في أوكرانيا منذ عام 2022، وعدم الاستقرار في أسواق الطاقة والغذاء والمواد الخام العالمية.

إلا أن آثار هذه الأزمات لم تكن على منوال واحد في كل بلدان المنطقة. فاستفادت بلدان مجلس التعاون الخليجي من الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة، حيث حقّقت مكاسب كبيرة غير متوقعة، وارتفاعاً مفاجئاً في الإيرادات؛ وأبقت التدخلات الحكومية التضخم أقل بكثير من المتوسطات العالمية والإقليمية. وفي بقية بلدان المنطقة، خلفت الأزمات المتشابكة آثاراً اقتصادية خطيرة، فلم تحقِّق بلدان عديدة التعافي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وباستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، شهدت غالبية بلدان المنطقة مزيجاً من أزمة الديون، وانخفاض قيمة العملة، وتراجع دعم الأسعار، واتساع الاختلالات التجارية، وانعدام الاستقرار السياسي أو حتى الصراع، ما أثَّرَ كثيراً على الانتعاش الاقتصادي، ورَفَع تكاليف المعيشة.

وفي الوقت نفسه، تراجعت تدفُّقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة، سواء اعتُبرت من حيث القيمة المطلقة أم النسبية. ففي عام 2018، على سبيل المثال، بلغ صافي تدفُّقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة حوالي 35.4 مليار دولار أمريكي، أي حوالي 20 في المائة من المجموع العالمي. وسجَّل عام 2022 تراجعاً في هذه التدفقات إلى 33 مليار دولار، أي حوالي 13 في المائة فقط من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى العالم. وكان أكبر تراجع في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثِّرة بالصراعات في المنطقة، فسجِّل في مجموعتي البلدان هاتين، مجتمعتين، انخفاضٌ صافٍ بنسبة 25 في المائة في تدفُّقات المساعدة الإنمائية الرسمية خلال هذه الفترة[10]. ويعتمد حوالي 65 مليون شخص في المنطقة على المساعدة الإنمائية الرسمية للبقاء على قيد الحياة.

معدلات بطالة مرتفعة ومزمنة، وقصور في التعليم

القطاع غير النظامي واسع الانتشار في المنطقة العربية، وتشير تقديرات إلى أن 63 في المائة من عمالة المنطقة غير نظامية، مع ارتفاع النسبة إلى 87 في المائة في أقل البلدان نمواً[11]. وتشمل معوقات إتاحة فرص العمل اللائق في القطاع النظامي: ضعف الأُطُر التنظيمية، وسوء ظروف سوق العمل، والتركُّز الاقتصادي في القطاعات منخفضة الإنتاجية، وقصور النواتج التعليمية، والصراعات[12]. ومعظم العمال غير مشمولين بقوانين الحد الأدنى للأجور وأنظمة السلامة في العمل وأنظمة الحماية الاجتماعية وغيرها من المزايا التي تضمنها قوانين العمل. وللنساء حصة كبيرة من القطاع غير النظامي؛ والمنطقة العربية لديها أكبر معدل بطالة للإناث في العالم، وكذلك أدنى مستوى للمشاركة الاقتصادية للمرأة، ويُقدَّر الإطار الزمني اللازم لسد هذه الفجوة بنحو 115 عاماً[13].

في عام 2022، بلغ معدل البطالة أعلى مستوى في العالم، بنسبة 10.7 في المائة، مقارنة بمعدل عالمي يبلغ 5.8 في المائة. ووضع النساء هو الأسوأ؛ فبلغ معدل بطالة الإناث في المنطقة 19.9 في المائة، ما يزيد على المتوسط العالمي بثلاث مرات تقريباً. وبلغت نسبة البطالة بين الشباب في العام نفسه 26.3 في المائة، أي أكثر بكثير من المتوسط العالمي البالغ 14 في المائة. والنسبة بين الشابات أكبر بكثير، فبلغت 41.6 في المائة في عام 2022. ودفع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى مزيد من هجرة الأدمغة، فساق تضاؤل فرص العمل المتاحة في الوطن الشباب الموهوبين إلى البحث عن فرص في الخارج. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يجتمع سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع انعدام الاستقرار السياسي، وخطر الصراع، والقيود على حرية التعبير، إلى جانب الضعف المؤسسي والفساد، ما يدفع المهنيين المتعلمين إلى الهجرة إلى البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة وخارجها.

ومنذ عام 2000، لم تنخفض البطالة الإقليمية إلى ما دون 10 في المائة إلا في ما ندر، رغم جهود التنويع الاقتصادي وانتشار التدريب المهني للفئات الأصغر سناً. ولا تزال هذه الجهود دون المستوى المطلوب. ولم يتقدَّم إصلاح قطاع التعليم بالسرعة الكافية، فالصعوبات الاقتصادية تقيِّد جهود توسيع نطاق التعليم والاستثمار الهادف لتحسين جودة التعليم. وهناك في بعض البلدان عقبات أخرى، مثل التوزيع غير المتكافئ للمعلمين والمعلمات ذوي الكفاءة وللموارد الأساسية الأخرى، ما يسهم في عدم المساواة في فرص التعلُّم. وتفتقر البلدان كلها إلى أُطُر التطوير المهني للمعلمين، وتواجه أنظمة التعليم في العديد من الحالات صعوبة في جذب المواهب إلى المهن التعليمية. وقد تفاوتت وتيرة إصلاحات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من بلد إلى آخر في المنطقة. وفي معظم الحالات، لا تزال الأنظمة مقيَّدة بعدم كفاية التمويل، وانحصار استشراف المهارات بالأجل القصير، ومحدودية فرص الخبرة العملية للطلاب، ومعايير الوصول الصارمة. بالإضافة إلى ذلك، الفرص المتاحة للانتقال من التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إلى التعليم العالي محدودة، ما يثير الشكوك في مدى نجاعة هذه البرامج.

ومن منظور أوسع، تتطلب القطاعات الناشئة في الثورة الصناعية الرابعة أنظمة تعليمية تبني مهارات حل الإشكالات والتفكير

النقدي واستخدام التكنولوجيا الجديدة. ومن الصعب تصور إجراء إصلاحات من هذا القبيل في النظام التعليمي من دون توفُّر بيئة اجتماعية وسياسية تيسِّر التفكير النقدي وحرية التعبير.

التمويل يواجه تحدّيات محلية ودولية

يتقلَّص الحيّز المالي في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية والإقليمية الأخيرة. ويتأثَّر التمويل ببطء النمو، والقيود الشديدة على تعبئة الموارد المحلية، والعوائق البنيوية من داخل الهيكل المالي العالمي، واتّجاهات المعونة الخارجية.

وعلى الصعيد المحلي، هناك حاجة إلى إصلاحات طويلة الأجل لزيادة تعبئة الموارد. فالإنفاق الاجتماعي منخفض في المنطقة مقارنة بالمعدلات العالمية، وغير مستغل بما فيه الكفاية كأداة لمكافحة عدم المساواة[14]. وفي الوقت نفسه، تنفق الدول العربية أكثر بكثير من المتوسط العالمي على دعم الاستهلاك وقوات الجيش والشرطة[15]. وفي هذا اختلال في توازن الإنفاق العام، يعوقه عن تحقيق المتوخى منه من حيث تمكين السكان والحد من أوجه عدم المساواة في النواتج والفرص، بل أنه يرسِّخ الوضع القائم. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بلغت 8 في المائة في عام 2019، وذلك مقارنة بمتوسطات عالمية تبلغ 18 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل، و25 في المائة للبلدان المرتفعة الدخل. وتضطلع بعض البلدان بإصلاح ضريبي، لكن زيادة معدلات الضرائب لم تسفر بالضرورة عن زيادة مماثلة في الإيرادات. ويعود ذلك إلى ضعف الإنفاذ، وكثرة الإعفاءات، وارتفاع النشاط الاقتصادي غير النظامي، وانخفاض معدلات الامتثال، وتعدُّد أشكال التجاوزات الضريبية التي تقوِّض فعالية الإدارات الضريبية في المنطقة. وعلى الرغم من الإصلاحات، لم تحقِّق معظم بلدان المنطقة تغيُّراً يُذْكَر في حصص الضرائب على دخل الأفراد والشركات من مجموع الإيرادات الضريبية.

وتجدر الإشارة إلى أن بلدان المنطقة لم تعتمد السياسات والإصلاحات الضريبية المثلى لمعالجة عدم المساواة. فالضرائب التنازلية غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة، لا تزال هي التي تأتي بالحصة الأكبر من الإيرادات الضريبية في معظم البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، فتبلغ نسبتها من مجموع الإيرادات الضريبية 40-50 في المائة في تونس ولبنان ومصر والمغرب، وأكثر من 70 في المائة في الأردن. وعلى الرغم من تزايد تركُّز الثروة بأيدي أغنى سكان المنطقة، لم تُعتمد ضرائب على الثروة إلا في بلدان قليلة في المنطقة.

وبلغ الدين العام مستويات غير مستدامة في بلدان عديدة من شتى أنحاء المنطقة، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في العديد من البلدان العربية. وبلغت النسبة، للمنطقة ككل، 46 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام 2023، وترتفع إلى 71.1 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل و78 في المائة لأقل البلدان نمواً. وحصة الاستدانة بشروط غير مؤاتية في تزايد، ما يرفع كلفة خدمة الديون بحيث باتت تأخذ حصة كبيرة من إجمالي الإيرادات الحكومية، فتحد من قدرة الحكومات على الاستثمار في أولويات السياسة العامة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولم تنشأ، حتى الآن، آلية إقليمية لتنسيق النهج إزاء إدارة الدين والمواقف على الساحة الدولية ابتغاء التأثير على الهيكل المالي العالمي.

تغيّر المناخ وندرة الموارد الطبيعية

يؤدّي تغيّر المناخ إلى ارتفاع درجات الحرارة، وتشير نماذج التوقعات، على أساس الاتّجاهات الحالية، إلى زيادات بنحو 5 درجات مئوية في بعض أنحاء المنطقة. وقدرة أقل البلدان نمواً على التكيُّف محدودة، ما يجعلها الأشد عرضةً لمخاطر تغيّر المناخ. ويتسارع فقدان التنوّع الأحيائي من جرّاء تدهور الأراضي والتصحر، ما يقوِّض الأمن الغذائي، ويؤدي إلى تدهور خدمات النُّظُم الإيكولوجية، ويهدِّد صحة البشر ورفاههم وقدرتهم على مواجهة المخاطر، ما يفاقم بدوره انعدام الاستقرار السياسي ويؤجِّج الصراع.

والمنطقة العربية هي أشد مناطق العالم شحاً بالمياه. ويعاني ما يقرب من 90 في المائة من سكان المنطقة من مستويات عالية من الإجهاد المائي، ويتأثَّر 17 بلداً بالتصحر وتدهور الأراضي. ويفاقم تغيّر المناخ من ندرة المياه، ويهدِّد الصحة والأمن الغذائي والتنوّع البيولوجي، ويزيد من حدة وتواتر الأزمات المتعلقة بالمياه مثل الفيضانات والجفاف.

وتشمل العوائق التي تحول دون التصدّي لتحدّيات تغيّر المناخ في المنطقة ضعف القدرات ومحدودية التمويل أو افتقاره إلى حُسن التوجيه، ومن بين أسباب ذلك ضعف القدرات على جمع البيانات والتحليل، وعدم كفاية التنسيق على أعلى المستويات المؤسسية للسياسة العامة المتعلقة بالعمل المناخي وبياناته ورصده في معظم بلدان المنطقة. وتفتقر استراتيجيات تحقيق صافي الانبعاثات الصفري إلى التفاصيل بشأن الأبعاد المؤسسية والمالية والتقنية لتحقيق إزالة الكربون، كما أنها ضعيفة الاتساق مع خطط التنمية الوطنية وتخصيص الموارد في ميزانيات الدولة. والتمويل الدولي الأساسي أقل بكثير من احتياجات الدول العربية، ويتركز في البلدان المتوسطة الدخل، وغالباً ما يكون في شكل قروض بشروط غير ميسَّرة. ويرجِّح التمويل الدولي كفة مبادرات التخفيف من آثار تغيّر المناخ على حساب أولويات التكيُّف التي تحدِّدها الحكومات.

وقد أحرزت المنطقة تقدُّماً في تعميم الحصول على خدمات الطاقة، ولكنها لا تزال شديدة الاعتماد على الوقود الأحفوري كما لا يزال استخدام الطاقة المتجدِّدة محدوداً. وهناك تفاوتات في الحصول على الطاقة بين البلدان وداخلها،

لا سيما بين المناطق الريفية (83 في المائة في عام 2021) والمناطق الحضرية (98 في المائة في عام 2021). ويتطلب الإسراع بالتقدُّم تحوّلات جذريّة في السياسات، لفصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الطاقة، وتعزيز كفاءة توليد الكهرباء وإنتاجيته، وزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجدِّدة واستخدامها. ويتزايد في المنطقة انتشار المشاريع على نطاق المرافق العامة، بما في ذلك إطلاق مشاريع ضخمة في مجال الطاقة المتجدِّدة. لكن، ومع حلول عام 2020، لم تتجاوز حصة الطاقة المتجدِّدة من الاستهلاك النهائي 5 في المائة، وهي نسبة منخفضة للغاية. كما بقيت كثافة استخدام الطاقة على حالها إلى حدٍّ كبير على مدى العقد الماضي، مقابل انخفاض بنسبة تتراوح بين 10-21 في المائة في المناطق الأخرى من العالم خلال الفترة نفسها.

الصراع: أسباب مختلفة وتراجُع في المكاسب الإنمائية

يمكن اعتبار 7 من 22 بلداً عربياً في حالة صراع، ويعيش 38 في المائة من السكان (173 مليون شخص) في المناطق المتأثِّرة بالنزاعات[16]. وتتأثَّر بلدان أخرى عديدة، وتستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين.

وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح وسُبُل العيش، تلحق بالتنمية، من جرّاء الصراع، أضرار موثقة توثيقاً جيداً: تدمير البنى التحتية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والتعليم؛ وتراجع حقوق المرأة وارتفاع العنف ضدها وزواج الأطفال؛ وتسرُّب جيل كامل من المدرسة، أو تعرُّض تحصيله التعليمي لخلل شديد أو لتراجع كبير في المستوى؛ وضعف المؤسسات وانتشار الفساد، وغير ذلك. ولا يزال على المنطقة، خلال السنوات بل العقود المقبلة، أن تستوعب عواقب هذه الصراعات.

في المنطقة العربية 5.8 في المائة فقط من سكان العالم، ولكنها أيضاً منشأ 14.8 مليون لاجئ (أي 40.5 في المائة من مجموع لاجئين العالم). وفي عام 2023، بلغ عدد اللاجئين الذين تستضيفهم، تحت ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 9.4 مليوناً (أي 25.4 في المائة من مجموع لاجئي العالم). وفي المنطقة حوالي 19.4 مليون نازح. ويحتاج أكثر من 65 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في سبعة بلدان تشهد صراعات.

المصدر: UNHCR, "Refugee Data Finder", accessed on 1 February 2024.

ملاحظة: بيانات عن المساعدات الإنسانية المقدَّمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للعراق وليبيا ودولة فلسطين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن.

©Felix Friebe/stock.adobe.com

وليست الصراعات في المنطقة على نسق واحد. فتختلف دوافعها والعوامل التي تؤجِّجها: الصراع الداخلي، والقمع، وضعف سيادة القانون، وعدم المساواة و/أو إخفاق العقد الاجتماعي، والاحتلال، والتدخلات الخارجية. وهذا التباين يتطلب استجابات مختلفة. وتخضع الآليات المتعدِّدة الأطراف لاختبار قاس. ونادراً ما تمكّنت العمليات العالمية من وقف الصراع أو التوصل إلى حلول عادلة. وأقسى الحالات ما تتعرَّض له الأرض الفلسطينية المحتلة. فالاحتلال الإسرائيلي هو الأطول أمداً في العالم، وقد أدّى إلى تراجع منهجي في تنمية الأرض الفلسطينية المحتلة. وكل من الاحتلال وسياساته القمعية واستخدامه غير المتناسب للقوة وبناء المستوطنات انتهاك للقانون الدولي. ومن الأمثلة الأخرى: دور الجهات الفاعلة الدولية في بلدان مثل العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية، والتي اعتُبرت، في أحيان كثيرة، أطرافاً في الصراع، لا وسائط سلام عادل ومستدام. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت فعالية الآليات محدودة جداً أيضاً.

وفي الغالب، لا تغطي الخطط الإنمائية في البلدان المتأثِّرة بالصراعات احتمالات لتجدّد التعرض للمخاطر في أي وقت من الاوقات. واتفاقات السلام والاستجابات الإنمائية للتخفيف من حدة الصراع لا تُشرك الجهات الفاعلة دون الوطنية لدفع التغيير المستدام واستعادة أو إعادة بناء النسيج الاجتماعي على أُسس تمهِّد للتعايش السلمي.

عجز في الحوكمة وضعف في إدماج حقوق الإنسان

في المنطقة العربية عجز كبير في الحوكمة، حيث ترتفع معدلات الفساد فتتراجع الثقة في الحكومات. واستعادة الثقة في المؤسسات، وسيادة القانون، وتعزيز فعالية المؤسسات لتأمين العدالة للجميع، وتسهيل الانتقال إلى التنمية المستدامة هي دعامات مِنعة المنطقة إزاء العنف، وسُبُل الوقاية منه، كما أنها تشجِّع المواطنين والمجتمع المدني على الانخراط في عمليات صنع القرار، وبناء مجتمعات سلمية من خلال عقود اجتماعية شاملة وقائمة على الحقوق. وتتباين البلدان من حيث مدى سيادة القانون واستقلال القضاء فيها، ولكنهما في الغالب ضعيفان. وهناك تفاوت كبير في أداء مؤسسات التدقيق داخل المنطقة، وتتباين أيضاً أدوار البرلمانات في الرقابة على الميزانية.

ووصول الجمهور والصحافة والباحثين إلى المعلومات في الغالب محدود. وثمانية بلدان فقط لديها قوانين تضمن وصول الجمهور إلى المعلومات. بل وفرضت بلدان عديدة قيوداً جديدة على حرية التعبير والتجمُّع بعد أحداث الربيع العربي. ويُعَدُّ الحيّز المدني في معظم البلدان مغلقاً أو مكبوتاً أو مقيّداً[17]. والفساد منتشر، يعطِّل دور الدولة التوزيعي، ويحول دون إيجاد بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص. في عام 2022، بلغت النسبة المئوية للشركات التي طُلب منها دفع رشوة واحدة على الأقل 21.7 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 14.8 في المائة[18]. ومحاولات التقدُّم في الحكومة المفتوحة والحكومة الإلكترونية خطوة في الاتّجاه الصحيح، ولكن الشفافية والفعالية المؤسسيتيَّن ليسا إلا جزءاً من المشكلة.

فجوة كبيرة ومزمنة بين الجنسين، واستمرار أوجه عدم المساواة: تحول تحدّيات عديدة دون صون حقوق الإنسان في المنطقة العربية، من قوانين تمييزية، إلى ممارسات اجتماعية لا تلجمها قوة القانون، فتصيب التداعيات فئات اجتماعية مختلفة، ولا سيما النساء. ووفقاً للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022، تسجِّل المنطقة العربية ثاني أكبر فجوة بين الجنسين على صعيد العالم[19]. ووفقاً للتقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي[20]، تبلغ معدلات الأمية بين النساء ضعفها بين الرجال، ويشكلن ثلثي الأميين من البالغين في المنطقة. وأوجه عدم المساواة هذه تظهر بوضوح في المجال الاقتصادي، وفي معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة[21]، وفي الفجوات في الأجور، وفي غياب أو ضعف السياسات والممارسات التي تعزِّز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل[22]. وتظهر أوجه عدم المساواة أيضاً في مدى وصول المرأة إلى العدالة، وفي مدى تمثيلها ومشاركتها في المجالات السياسية ومجالات صنع السياسات، بما في ذلك الكيانات الحكومية وغير الحكومية مثل النقابات العمالية. وحصة المرأة من المقاعد في البرلمانات الوطنية هي من بين الأدنى في العالم. والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات هو الأولوية القصوى لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وتفتقر بعض البلدان إلى القوانين التي تجرِّم العنف ضد المرأة، وتفتقر بلدان أخرى إلى قوة الإنفاذ، وتشيع في البلدان، وإن بدرجات متفاوتة، أعراف اجتماعية تمييزية وقيود على التنقُّل، ما يضيِّق آفاق عيش النساء. ولا تزال الممارسات الضارة، مثل الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مشكلة كبيرة.

©akram.alrasny/stock.adobe.com

وارتفاع معدلات الحمل بين المراهقات، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، والنتائج الصحية السيئة، وارتفاع معدلات الفقر تحدّيات تواجهها بلدان عربية عديدة. وتظهر أوجه عدم المساواة أيضاً في التحصيل العلمي وعلى صعيد العائلة والمنزل، بسبب المعايير الذكورية. وتظهر أوجه عدم المساواة بأشكال أشد قسوة بين الفئات الأكثر تعرُّضاً للمخاطر، لا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والمهاجرون والمشردون.

الجغرافيا السياسية والحوكمة المتعدِّدة الأطراف

من الأهمية بمكان النظر إلى العجز في الحوكمة، وإلى أي استراتيجية لتعزيز نظام حقوق الإنسان في البلدان العربية، ضمن السياق الجيوسياسي الإقليمي والعالمي. ارتبط العجز في الديمقراطية في المنطقة وتأثَّر، تاريخياً وبدرجة كبيرة، بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولم يتحقَّق حتى الآن حلٌّ عادل للصراع يضمن للفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرُّف على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، ولا يزال غياب الحل يجرّ المنطقة إلى الصراع وعدم الاستقرار. والنتيجة انتشار الشعور بخيبة الأمل، إن لم نقل فقدان الثقة، في نظام حقوق الإنسان والمنظومة المتعدِّدة الأطراف والمؤسسات العالمية لتحقيق العدالة. وقد حال حق النقض دون إقرار ما لا يقل عن 58 قراراً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تنتقد إسرائيل وأفعالها، وتسعى إلى محاسبتها، و/أو حماية حقوق الشعب الفلسطيني. وتسهم خيبة الأمل من سيادة القانون الدولي، بالإضافة إلى تزايد عدم المساواة، في نمو العناصر الرجعية التي تقوّض سيادة القانون على المستوى الوطني على الصعيدين المؤسسي والاجتماعي.

المصدر: Security Council - Veto List.

والبيانات المتاحة عن عدم المساواة في الدخل والثروة شحيحة في المنطقة العربية، ما يعقد أي عملية تحليل لحالة عدم المساواة في البلدان العربية. والواضح هو أن النمو الاجتماعي لم يتحقق على نطاق واسع بحيث يحقق زيادة ملموسة في حصة الأسر المنخفضة الدخل من الدخل القومي الإجمالي، وأن التمييز والضعف النسبي لسيادة القانون ساهما في أوجه لعدم المساواة عرضت الملايين للإهمال. وعلاوة على ذلك، أدى النزاع وانعدام الاستقرار إلى ارتفاع معدلات الفقر على مدى العقدين الماضيين. وفاقمت جائحة كوفيد-19 الفجوات بين الأغنياء وبين الذين يعيشون في فقر. وازداد أصحاب الملايين في المنطقة بنحو 70,000 بين عامي 2019 و2021[23]، ووقع، بالمقابل نحو 29 مليون شخص تحت خط الفقر المدقع البالغ 2.15 دولار في اليوم[24]. ولتقليص فجوة عدم المساواة، لا بد للبلدان العربية أن تعيد التأكيد على دور الدولة كجهة ضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر سياسات تعزز نمواً يراعي مصالح الفقراء، وتوجِد فرص العمل اللائق، وتولي الأولوية للإنفاق الاجتماعي، وتحمي حقوق الناس أجمعين.

الحواشي

6 Abdellatif and others, 2020; Abi Rached, 2021; Al Shami, 2023.

7 أعلنت الحكومات في جميع أنحاء العالم عن حزم تحفيز مالي بقيمة 9.6 تريليون دولار، منها حوالي 100 مليار دولار في المنطقة العربية. ESCWA, 2020.

8 ESCWA, 2024a.

9 Hameed, 2020.

10 OECD Statistics. Aid (ODA) disbursements to countries and regions [DAC2a]. Accessed on 18 April 2024.

11 يمكن الاطلاع على المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، الهدف 8.

12 ESCWA and ILO, 2021.

13 World Economic Forum, 2022; ESCWA, 2023b.

14 على الرغم من المستويات المماثلة لإجمالي الإنفاق الحكومي، لا توجّه المنطقة سوى 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 19.8 في المائة. ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022.

15 يؤدي الإنفاق العسكري المفرط إلى صرف وجهة الأموال عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي وبناء السلام، وكذلك إلى تفاقم عدم الاستقرار بسبب الارتياب المتبادل بين البلدان المتجاورة. وبلغ الإنفاق العسكري الإقليمي ما يقرب من 112 مليار دولار في عام 2021، ويمثّل هذا المبلغ 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (مقابل متوسط عالمي يبلغ 2.2 في المائة) و16.4 في المائة من الإنفاق الحكومي العام الإقليمي (مقابل متوسط عالمي يبلغ 5.8 في المائة). الاطلاع على بيانات البنك الدولي؛ GlobalEconomy.com, Military spending, percent of GDP – Country rankings.

16 ESCWA, 2023a.

17 وفقاً لمراقبي الحيّز المدني، لم يوثَّق أي تحسُّن يُذكر في الحيّز المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2022. ومن بين 19 بلداً، تمّ تصنيف الحيّز المدني على أنه مغلق في تسعة بلدان، ومكبوت في سبعة، ومقيَّد في ثلاثة. المصدر: monitor.civicus.org.

18 ESCWA, 2021a.

19 World Economic Forum, 2022.

20 ESCWA, 2021b.

21 بحسب منظمة العمل الدولية، تسجّل المنطقة العربية أدنى معدل للمشاركة الاقتصادية للمرأة في العالم، حيث لا تتجاوز نسبة المشاركة 26 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 56 في المائة. بالمقارنة، تبلغ نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة 76 في المائة، وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 74 في المائة. ILO, 2019.

22 يشمل ذلك حماية الأمومة، وتوفير خدمات رعاية الأطفال للنساء والرجال الذين لديهم أطفال، وآليات لمنع التحرُّش في مكان العمل والتصدّي له، وسياسات الإجازات وترتيبات العمل التي تدعم العمال ذوي المسؤوليات الأسرية. ILO website.

23 ESCWA, 2022.

24 ESCWA, forthcoming.

المراجع

Abdellatif, Adel, and others (2020). Governance in the Arab region: Experts discuss public responses to COVID-19; Joelle Abi Rached (2021). The case for COVID-19 public inquiries for the Arab world; and Farah Al Shami (2023). The COVID-19 crisis and health inequality – A reciprocal magnification effect in the Arab region, Arab NGO Network for Development.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2020). Limited fiscal space puts the Arab region recovery from COVID-19 at risk.

_____ (2021a). Arab Business Legislative Frameworks.

_____ (2021b). The Arab Gender Gap Report 2020: Gender Equality and the Sustainable Development Goals.

_____ (2022). Realities and Prospects: Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region, 2020-2021.

_____ (2023a). Progress of the Sustainable Development Goals in the Arab region.

_____ (2023b). Realities and Prospects: Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2021-2022.

_____ (2024a). Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab region.

_____ (2024b). Inequality in the Arab region: Food insecurity fuels inequality.

_____ (Forthcoming). Arab Poverty Report: Trends and Prospects for Reaching SDG 1.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and the International Labour Organization (ILO) (2021). Towards a Productive and Inclusive Path – Job Creation in the Arab Region.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), the United Nations Development Programme (UNDP) and the United Nations Children's Fund (UNICEF) (2022). Social Expenditure Monitor for Arab States: Towards Making Budgets More Equitable, Efficient and Effective to Achieve the SDGs.

Hameed, Sameena (2020). Political Economy of Rentierism in the Middle East and Disruptions from the Digital Space. *SageJournals*.

World Economic Forum (2022). The Global Gender Gap Report 2022.